# سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بوليفيا

## (١٩٥٢ – ١٩٦٤)

**محمد عبد الباسط محمد العناني**

مدرس مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ – كلية التربية
جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية



**بيانات الأطروحة**

أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ – كلية التربية – جامعة عين شمس
القاهرة ٢٠١٤.

إعداد: محمد عبد الباسط محمد العناني
إشراف: أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس
د. علي إبراهيم عبد اللطيف

**كلمات مفتاحية:**

ثورة بوليفيا، السياسة الأمريكية، الحرب الباردة، العلاقات الدولية، تاريخ الولايات المتحدة


### مُقدِّمَة

تُعَدّ ثورة بوليفيا، التي قامت في التاسع من أبريل ١٩٥٢م، ثالث ثورة اجتماعية في أمريكا اللاتينية بعد الثورة المكسيكية في سنة ١٩١٠م، والثورة الجواتيمالية في سنة ١٩٤٤م، وأول ثورة شعبية في النصف الثاني من القرن العشرين، الذي شهد نمو الحركة الثورية في أمريكا اللاتينية؛ مما كان يهدد مركز الولايات المتحدة ووجودها في أمريكا اللاتينية؛ ومن ثم مصالحها الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية، لذا لم ترحب الولايات المتحدة بهذه التجارب الثورية في دول أمريكا اللاتينية، واختلفت سياستها تجاه كل دولة من دول أمريكا اللاتينية حسب حجم مصالحها فيها، وتبعًا لطبيعة الخطر الذي تشكله الثورة في كلٍ منها على المصالح الأمريكية، وكانت الثورة البوليفية من ضمن هذه التجارب الثورية.

تتناول هذه الدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بوليفيا، على مدار الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢م، إلى سنة ١٩٦٤م، والبالغة أثنى عشر عامًا تقريبًا، وهى عمر التجربة الثورية البوليفية؛ لذا يرجع سبب اختيار الفترة التاريخية للدراسة إلى أن سنة ١٩٥٢م، والتي تمثل نقطة البداية للدراسة، شهدت بداية اشتعال الثورة البوليفية وانطلاقها، والتي خلصت بوليفيا من سيطرة بارونات القصدير على مفاصل اقتصادها، ومن ظلم الإقطاعيين لسكانها من الهنود، ومن سيطرة جنرالات الجيش على مقاليد حكمها، وسياساتهم التي كانت تعمل على الحفاظ على مصالح الصفوة الحاكمة، وتحكمها في مصائر الشعب البوليفي الذي وصل سخطه إلى ذروته في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، فخرج في ثورة اجتماعية وشعبية تلك التي تولت الطبقة العمالية قيادتها؛ أي كانت سنة ١٩٥٢م، بمثابة فاصل بين فترتين متمايزتين في التاريخ البوليفي؛ إذ أحدثت الثورة البوليفية بمجرد تمكنّها من الحكم، تغييرًا كبيرًا في بوليفيا عن طريق الإصلاحات الثورية التي قام بتطبيقها حزب الحركة القومية الثورية Movimiento Nacionalista Revolucionario (MNR) الذي تولى الحكم فيما بعد الثورة؛ لذا فقد اختلفت سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا اختلافًا كبيرًا بعد الثورة البوليفية في أبريل ١٩٥٢م؛ إذ أن الولايات المتحدة بدأت في وضع سياسة جديدة للتعامل مع الوضع الجديد في بوليفيا، والذي كان يهدد مصالحها بشكل كبير.

تنتهى الدراسة عند سنة ١٩٦٤م، وهو العام الذي شهد نهاية التجربة الثورية البوليفية؛ إذ سقطت حكومة الحركة القومية الثورية نتيجة الانقلاب العسكري في الرابع من نوفمبر ١٩٦٤م، والذي كان يمثل نهاية لثورة ١٩٥٢م، ونقطة فاصلة بين عهد استمر اثنى عشر عامًا، وهو عمر الثورة البوليفية، وعهد آخر مختلف، كانت سيطرة جنرالات الجيش البوليفي على الحكم هو السمة الغالبة عليه؛ لذا فإن سنة ١٩٦٤م تمثل من جانب آخر فارقًا في سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا، إذ أن هذا العام شهد تغيرًا كبيرًا في بوليفيا بسقوط الحركة القومية الثورية،

وصعود الجيش مرة أخرى للحكم، وتبع هذا التغير الداخلي البوليفي تطور آخر في سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا.

لذلك، تُعَدّ الفترة التاريخية الممتدة بين عامي (١٩٥٢- ١٩٦٤م) مرحلة مهمة من مراحل التاريخ البوليفي؛ لما شهدته خلالها بوليفيا من تجربه ثورية فريدة لم يكتمل نجاحها نتيجة الانقلاب العسكري، ولكنها بالطبع أحدثت تغيرًا كبيرًا في الجمهورية البوليفية. كما تُعد هذه الفترة التاريخية مرحلة مهمة ومتمايزة من مراحل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لما شهدته هذه السياسة من تغير ملحوظ وواضح مع بداية الثورة البوليفية في أبريل ١٩٥٢م، وتطور مستمر على امتداد هذه الفترة التاريخية التي انتهت عند سنة ١٩٦٤م بنهاية التجربة الثورية البوليفية.

## أهمية موضوع الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تُعد إضافة مهمة للمكتبة العربية؛ إذ أنها تفتقر إلى دراسات عربية تتناول التاريخ الأمريكي بشكل عام، وتاريخ التجارب الثورية في أمريكا اللاتينية وسياسة الولايات المتحدة تجاهها بشكل خاص، كما إنه لا يوجد دراسات عربية تناولت سياسة الولايات المتحدة لمواجهة الثورة البوليفية. يُضاف إلى ذلك ما تمثله هذه الدراسة من أهمية للباحثين وصناع القرار العرب عامة، والمصريين خاصة، فأمريكا اللاتينية على الرغم من كونها بعيدة عن المنطقة العربية جغرافيًا، إلا أنها قريبة منها في الواقع الاقتصادي والسياسي، كما أن التجارب الثورية في أمريكا اللاتينية تتشابه بدرجه كبيرة مع بعض التجارب الثورية العربية، فثورة بوليفيا على سبيل المثال كانت في العام نفسه الذي قامت فيه ثورة يوليو ١٩٥٢م المصرية، وعلى الرغم من الاختلاف بين الثورتين إلا أنه لا يمكن نفي بعض التشابهات. وبوجه عام فإن التجربة الثورية البوليفية تُعد من إحدى التجارب الثورية الثرية في أمريكا اللاتينية، والتي كانت سياسة الولايات المتحدة للتعامل معها مختلفة نوعًا ما عن باقي تجارب أمريكا اللاتينية الثورية؛ لذا فإن دراسة آليات وأساليب هذه السياسة وتحليلها يمثل ضرورة من أجل فهم الأبعاد الحقيقية للسياسة الأمريكية.

ويجب الإشارة هنا إلى؛ أن هذه الدراسة **اعتمدت بشكل كبير على الوثائق سواء غير المنشورة منها أو المنشورة**، وتأتي وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) في مقدمة الوثائق غير المنشورة، وهي تُعَدّ من أهم الوثائق التي اعتمدت عليها الدراسة، تلك التي أفادت منها بشكل كبير، خاصة في توضيح الأوضاع الداخلية في بوليفيا قبل وأثناء الثورة؛ ومن ثم الوقوف على خلفية بعض الأحداث المهمة التي شكلت تاريخ بوليفيا من جانب، ورد فعل الولايات المتحدة من جانب آخر؛ إذ أنها تناولت بالتفصيل الوضع الداخلي في بوليفيا، سواء الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، كما تعرضت في كثير من الأحيان إلى وجهة النظر الرسمية سواء البوليفية أو الأمريكية تجاه بعض القضايا المهمة التي تناولتها الدراسة والتي لم تعتمد عليها إلا بعد البحث والتحليل من أجل تحري الدقة التاريخية. يلي وثائق وزارة الخارجية البريطانية في قائمة الوثائق غير المنشورة وثائق وزارة الخارجية الكندية، والتي ساهمت في توضيح بعض القضايا، خاصة المرتبطة بتأثير العلاقات البوليفية - الكوبية على سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا.

أما الوثائق المنشورة، فيأتي في مقدمتها مجموعة وثائق العلاقات الخارجية الأمريكية (FRUS) والتي غطت ملفاتها غالبية فترة الدراسة الممتدة على مدار اثنى عشر عامًا تقريبًا من سنة ١٩٥٢م، إلى سنة ١٩٦٤م؛ كما اعتمدت الدراسة على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة ضمن نشرتها الدورية The Department of State Bulletin (DOSB)، تلك التي غطت الكثير من موضوعات الدراسة، إلى جانب وثائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي كانت مصدرًا مهمًا للكثير من البيانات الخاصة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، وأيضًا وثائق السياسة الخارجية الأمريكية American Foreign Policy، كما اعتمدت الدراسة على عدة وثائق أخرى مهمة مثل الأوراق العامة للرؤساء الأمريكيين، ووثائق وكالة المخابرات الأمريكية CIA، وغيرها.

وقد التزم الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي، بهدف رصد الأحداث التاريخية، وتحليلها، ملتزمًا بوحدة الموضوع في السياق التاريخي العام، وفي إطار العمل على الاهتمام بكافة الظروف والمعطيات الموضوعية التي تؤثر في الحدث التاريخي من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية قدر المستطاع.

## فصول الرسالة

تكونت الدراسة من: تمهيد، وأربعة فصول رئيسة، بالإضافة إلى المقدمة، والخاتمة، وقائمة بالملاحق، وأخرى بالمصادر والمراجع. وكُتب **التمهيد** تحت عنوان "**سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا ١٨٢٥- ١٩٥١م**" وتناول جذور العلاقات الأمريكية-البوليفية، ورصد بداية تشكلها، ومراحل تطورها المختلفة، كما أنه تناول موقف الولايات المتحدة من حزب الحركة القومية الثورية منذ تأسيسها في سنة ١٩٤١م، وحتى نجاحه في انتخابات مايو من سنة ١٩٥١م، والتي فاز فيها بمنصبي الرئيس البوليفي ونائبه، وركز هذا المحور على التوترات التي نشبت فيما بين الحزب والولايات المتحدة، نتيجة لمعارضته للإمبريالية الأمريكية، لذا أبرز التمهيد الأهداف المختلفة للولايات المتحدة في بوليفيا، من واقع وثائقها المنشورة، بالإضافة إلى ذلك، فقد تناول التمهيد أوضاع بوليفيا قبيل الثورة البوليفية، فتعرض للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك السياسية، من أجل إعطاء صورة عامة عن الوضع داخل بوليفيا فيما قبل سنة ١٩٥٢م، والذي كان له دور كبير في انفجار الثورة البوليفية.

أما **الفصل الأول**، والذي جاء بعنوان "**موقف الولايات المتحدة إزاء الثورة البوليفية ١٩٥٢م**" فقد تناول هذا رد فعل الولايات المتحدة تجاه الثورة البوليفية في سنة ١٩٥٢م، وموقفها من وصول الحركة القومية الثورية، والتي كانت تعارضها من قبل،

إلى حكم بوليفيا؛ لذا انقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسة: تناول المحور الأول فيها انتخابات مايو ١٩٥١م، والتي فازت فيها الحركة القومية الثورية بمنصبي الرئيس البوليفي ونائبه، ولكنها لم تتمكن من تولي الحكم نتيجة سيطرة المجلس العسكري على السلطة، أما المحور الثاني، فيتناول أحداث العصيان المدني المسلح في الفترة (٩- ١٤ أبريل ١٩٥٢م) ويرصد هذا المحور هزيمة الجيش البوليفي أمام العمال المسلحين، وتأييد الشعب البوليفي لهذا العصيان حتى أصبح ثورة شعبية، أما بالنسبة للمحور الثالث، فإنه يتعرض لموقف الولايات المتحدة إزاء وصول الحركة القومية الثورية للحكم في بوليفيا فيما بعد الثورة، ويرصد تطور موقف الولايات المتحدة وصولاً إلى إعلان اعترافها بالحكومة البوليفية الثورية، وقد تناول المحور الرابع والأخير موقف الولايات المتحدة إزاء الإصلاحات الثورية في بوليفيا والتي كان أهمها: موقفها إزاء تأميم مناجم القصدير، والذي كان بمثابة القضية الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وموقفها إزاء الإصلاح الزراعي، وإعادة تنظيم الجيش البوليفي.

أما **الفصل الثاني**، فهو بعنوان "**مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية لبوليفيا وآثارها السياسية**"، واشتمل على ثلاثة محاور أساسية: رصد المحور الأول فيها زيارة "ميلتون أيزنهاور" (Milton Eisenhower) إلى بوليفيا سنة ١٩٥١م، وتشكل سياسة الولايات المتحدة إزائها، إذ أن هذه الزيارة مهدت لبداية الدعم الاقتصادي الأمريكي لبوليفيا، والذي بدأ سنة ١٩٥٣م؛ لذا تناول المحور الثاني برامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية في بوليفيا، ورصد هذا المحور تطور برامج المساعدات الاقتصادية إلى بوليفيا، والتي تمثلت في ثلاثة برامج، بدأت بالمساعدات الطارئة (١٩٥٣- ١٩٥٦م)، ثم برنامج الاستقرار النقدي البوليفي (١٩٥٦- ١٩٦٠م)، والذي كان يمثل مرحلة مهمة من مراحل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم برنامج التنمية البوليفية طويلة المدى (١٩٦١- ١٩٦٤م)، والذي قفزت خلاله المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى بوليفيا بشكل كبير، أما بالنسبة إلى المحور الثالث والأخير في هذا الفصل فتناول الآثار السياسية لمساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية، وركز على تأثير هذه المساعدات المتمثل في زيادة تدخل الولايات المتحدة في الشئون السياسية لبوليفيا.

أما **الفصل الثالث**، فخُصص لتناول "**آثار الحرب الباردة على سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا**"، واستعرض هذا الفصل ثلاثة محاور أساسية: تناول المحور الأول فيها سياسة الولايات المتحدة تجاه الجناح اليساري في الحركة القومية الثورية وميليشياته، وركز هذا المحور على موقف الولايات المتحدة منه وخاصة ميليشياته، ورصد سياستها تجاهه خاصة الهادفة إلى تقليص قوة الميليشيات لما تمثله من خطر على مصالح الولايات المتحدة، أما المحور الثاني، فرصد سياسة الولايات المتحدة تجاه المد الشيوعي في بوليفيا وركز بشكل خاص على استراتيجيات الولايات المتحدة وآلياتها لمكافحة الحركة الشيوعية في بوليفيا، واستكمل المحور الثالث والأخير الفكرة نفسها، بتناوله لآثار الثورة الكوبية على سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا، ورصد تطور سياسة الولايات المتحدة على إثر الثورة الكوبية وتهديد كاسترو بتصديرها إلى دول أمريكا اللاتينية، ومنها بوليفيا؛ ومن ثَمَّ عملت سياسة الولايات المتحدة على التصدي لمثل هذه المحاولة ومنع وقوع بوليفيا تحت النفوذ السوفيتي.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فقد عالج "**دور الولايات المتحدة في الإطاحة بحكومة الحركة القومية الثورية في بوليفيا**"، ولذا احتوى على ثلاث محاور رئيسة: رصد المحور الأول دور الولايات المتحدة في إعادة بناء الجيش البوليفي، الذي كان قد انهار بعد الثورة نتيجة سياسة الحركة القومية الثورية الهادفة إلى تطهيره وإضعاف قدراته، ومر دور الولايات المتحدة في إعادة بناء الجيش البوليفي بثلاث مراحل متتابعة امتدت المرحلة الأولى بين عامي (١٩٥٢- ١٩٥٥م)، والمرحلة الثانية بين عامي (١٩٥٦- ١٩٦٠م)، أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فقد امتدت بين عامي (١٩٦٠- ١٩٦٤م)، أما المحور الثاني، فتناول موقف الولايات المتحدة من ترشيح "الجنرال بارينتوس" (General Barrientos) في انتخابات مايو ١٩٦٤م، وركز بشكل أساسي على الاختلاف الذي كان بين كلٍ من وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاجون بشأن هذه القضية والذي انتهى إلى تأييد الولايات المتحدة بكامل هيئاتها لترشح الجنرال بارينتوس لمنصب نائب الرئيس إلى جانب (Estenssoro) "استنسورو" (١٩٥٢- ١٩٥٦م، ١٩٦٠- ١٩٦٤م) في انتخابات مايو ١٩٦٤م، أما بالنسبة للمحور الثالث والأخير، فرصد دور الولايات المتحدة في انقلاب الرابع من نوفمبر ١٩٦٤م، كما تناول وجهات النظر المختلفة بشأن أهمية هذا الدور في حدوث الانقلاب والإطاحة بحكومة الحركة القومية الثورية من الحكم في بوليفيا.

## أهم نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا مرت بثلاث مراحل متتابعة **امتدت المرحلة الأولى منها من سنة ١٩٥٣م، إلى سنة ١٩٥٥م، والتي أطلق عليها الباحث "مرحلة التقييد والدعم الحذر"**، وهي المرحلة التي عملت فيها الولايات المتحدة على تقييد الحركة الثورية في بوليفيا، وتقييد إصلاحاتها الثورية. وقد استخدمت الدعم والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف؛ وكان هدف الولايات المتحدة الأساسي هو الحفاظ على مصالحها في بوليفيا ودول أمريكا اللاتينية، لذلك كان المسئولون الأمريكيون يقظون لأي تغير قد يؤثر بالسلب على هذه المصالح الأمريكية في أية دولة من دول أمريكا اللاتينية، والتي كانت تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة الحديقة الخلفية لها.

كان المسئولون الأمريكيون ينظرون إلى بوليفيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على أنها مورد مهم من موارد المواد الخام خاصة القصدير الذي كان من أهم صادرات بوليفيا المعدنية، فعملت

السياسة الأمريكية آنذاك على الحفاظ على هذا المورد المهم والقريب منها، خاصة في حالة نشوب أي حروب. ومن جانب آخر، كانت الاستثمارات الأمريكية الخاصة قد دخلت مجال صناعة النفط في بوليفيا؛ لذا كانت واشنطن تنظر إلى أية محاولة تؤثر على استمرار تدفق القصدير إلى موانيها من جانب، أو على استثماراتها الخاصة من جانب آخر، على إنها تُعَدّ تهديدًا مباشرًا لمصالحها في بوليفيا؛ ومن ثم في دول أمريكا اللاتينية بأكملها.

كان المسئولون الأمريكيون يتوقعون حدوث ثورة في بوليفيا، ويناقشون احتمالية مجيء حكومة غير متعاونة مع الولايات المتحدة على مضض، وهذا ما حدث بالفعل؛ إذ تولت الحركة القومية الثورية (MNR) حكم بوليفيا بعد ثورة أبريل ١٩٥٢م، وأصبح استنسورو (Estenssoro)– الذي كان قد انتُخب في مايو ١٩٥١م - الرئيس الدستوري لبوليفيا، ولذا نظرت وزارة الخارجية الأمريكية في البداية، إلى وصول الحركة القومية الثورية لحكم بوليفيا على أنه يمثل تهديدًا لمصالحها هناك.

امتنعت إدارة الرئيس "ترومان" Truman (١٩٤٥- ١٩٥٣م) والتي كانت ولايتها قد أوشكت على الانتهاء عن الاعتراف بالحكومة البوليفية الثورية الجديدة، كما أوقفت الدعم المقدم إلى بوليفيا، بعد تأكدها من سيطرة الحركة القومية الثورية على السلطة في بوليفيا، وألغت عقود التنجستين مع بوليفيا، وأوقفت مفاوضات شراء القصدير، وهذا التصرف الأخير من جانب الولايات المتحدة أزعج حكومة الحركة القومية الثورية كثيرًا، ذلك لأن القصدير كان من أهم صادرات بوليفيا، وكانت تعتمد عليه بشكل أساسي من أجل الحصول على النقد الأجنبي لشراء (٤٠ %) تقريبًا من احتياجاتها من المواد الغذائية، خاصة وأنها ورثت الأزمة الاقتصادية من المجلس العسكري مما وضعها في معضلة، وجعلها في حاجة ماسة إلى المساعدات الاقتصادية، وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية، وبفعل تجاربها السابقة مع الولايات المتحدة قامت حكومة الحركة القومية الثورية بمناشدة الولايات المتحدة من أجل الاعتراف، ومن ثم توقيع عقد لشراء القصدير وتقديم المساعدات الاقتصادية.

اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحركة القومية الثورية في الثاني من يونيو ١٩٥٢م، أي بعد حوالي شهرين من قيام الثورة البوليفية، ولم يحمل هذا الاعتراف من جانب إدارة الرئيس ترومان، معه علاقات حميمة، ولكنه كان موقفًا غير واضح بشكل كبير، فكان الاعتراف عبارة عن موافقة حذرة من جانب واشنطن إذ إنه كان بمثابة محاولة لتثبيط خطط الحركة القومية لتأميم القصدير، بالإضافة إلى أن واشنطن استخدمت عمليات الشراء الكبيرة، والتهديد بعدم التفاوض حول عقود شراء القصدير طويلة المدة كسياسة العصا والجزرة لوقف خطط تأميم مناجم القصدير حينًا، وسياسة المماطلة من أجل تأجيلها حتى مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة حينًا آخر، حتى أصبح موقف الولايات المتحدة إزاء بوليفيا شبه مجمد خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٢م، بسبب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وبهذا تركت إدارة ترومان مهمة تشكيل السياسة الأمريكية الجديدة تجاه بوليفيا إلى الإدارة التالية لها، أي إدارة الرئيس "أيزنهاور" Eisenhower (١٩٥٣-١٩٦١م).

**بدأت السياسة الأمريكية تجاه بوليفيا - ما بعد الثورة - في التبلور مع بداية إدارة أيزنهاور؛ إذ كان المسئولون الأمريكيون يهدفون إلى تحجيم الحركة الثورية في بوليفيا وتقييد تقدمها؛ ومن ثم السيطرة عليها**، فاستغلت الولايات المتحدة الأزمة الاقتصادية البوليفية التي كانت تهدد حكومة الحركة القومية الثورية بالسقوط إذا لم تستطع التغلب عليها. ومارست ضغوطًا كبيرة عليها من أجل تحجيم الإصلاحات الثورية وتقييدها، ونجحت الولايات المتحدة بالفعل في تحقيق هذا الهدف؛ إذ اعترف قانون الإصلاح الزراعي ومرسوم تأميم القصدير على مبدأ التعويضات لأصحاب الممتلكات المصادرة، وكان اتفاق الحكومة البوليفية مع مجموعة باتنيو، إحدى أكبر ثلاث شركات مالكة لمناجم القصدير في بوليفيا، على تسوية بشأن ممتلكاتها التعدينية المصادرة، وكان هذا الاتفاق هو الأهم بالنسبة للولايات المتحدة، لأن مواطنيها كانوا يملكون ربع أسهم الشركة، وبمجرد إتمام بوليفيا الاتفاق مع الشركة، أعلنت الولايات المتحدة عن عرضها لتوقيع عقد لمدة عام لشراء القصدير البوليفي، وكان توقيعها للعقد لمدة عام واحد نابعًا من رغبة إدارة أيزنهاور في عدم فقدان سلاحها من أجل الضغط لاستكمال اتفاقيات التعويضات بعد انتهاء مدة الاتفاق المؤقت بين بوليفيا ومجموعة باتنيو من جانب، وإعطاء الفرصة لنفسها حتى تضع سياسة مستقبلية أكثر وضوحًا في تعاملها مع بوليفيا ومع الحركة القومية الثورية من جانب آخر.

**تبلورت سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا بشكل أكثر وضوحًا في أواخر سنة ١٩٥٣م؛ إذ أنها قررت دعم الجناح المعتدل داخل الحركة القومية الثورية**، والذي كان يمثله كلًا من: استنسورو وسواسو وقررت في المقابل تهميش الجناح اليساري وتقييد تأثيره على الحركة القومية الثورية، وعلى الحكومة البوليفية. وقد استخدم المسئولون الأمريكيون المعونة والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف الذي تلخص في دعم القومية الوسطية المرنة، التي لا تتحدى الأمن القومي الأمريكي والسيطرة الإقليمية للولايات المتحدة. بالإضافة إلى أنهم أرادوا أن تعطي الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية مثالًا إيجابيًا لسياستها، لأن أمريكا الجنوبية كانت تراقب عن كثب رد الفعل الأمريكي إزاء الثورة البوليفية خاصة وسياستها تجاه بوليفيا عامة، كما أراد المسئولون الأمريكيون استخدام بوليفيا كمعمل لاختبار السياسات الاقتصادية التي كانت تُوضع في واشنطن، لذا بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية الطارئ في أكتوبر ١٩٥٣م، بعد زيارة ميلتون أيزنهاور إلى بوليفيا، وتأكيده أن حكومتها غير شيوعية، ولكن إذا تركتها الولايات المتحدة فستسقط وسيعقب هذا السقوط حالة

من الفوضى ستمكّن اليساريين ومن بعدهم الشيوعيين، ومن ثم ستكون المصالح الأمريكية مهددة. وقد نجحت سياستها هذه نتيجة ما كانت تعانيه بوليفيا من أزمات اقتصادية متتالية كانت تهدد استمرار الثورة البوليفية نفسها؛ ولذلك تمثّل هدف الولايات المتحدة في هذه المرحلة في تقييد الثورة والإصلاحات الثورية عن طريق الدعم الحذر للجناح المعتدل في حزب الحركة القومية الثورية الحاكم.

**أما بالنسبة إلى المرحلة الثانية من المراحل التي مرت بها سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا** والممتدة بين عامي (١٩٥٦-١٩٦٠م)، والتي يمكن أن نُطلق عليها **"مرحلة الاحتواء وصنع البديل"**؛ إذ عملت السياسة الأمريكية خلالها على احتواء الحركة القومية الثورية، واحتواء الحركة الثورية بأكملها في بوليفيا بشكل أكبر، والبدء الفعلي في إعادة بناء الجيش البوليفي ليكون بديلًا للحركة القومية الثورية حال سقوطها أو انحرافها عن المسار المرغوب لواشنطن.

**رصدت الدراسة التطور الكبير الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا مع مطلع عام ١٩٥٦م؛ إذ كان المسئولون الأمريكيون يبحثون عن وسائل تمكنهم من زيادة تأثيرهم على الحركة القومية الثورية الحاكمة في بوليفيا واحتوائها بشكل أكبر**؛ ومن ثم الحفاظ على المصالح الأمريكية، وزيادة نفوذ الولايات المتحدة داخل بوليفيا، وزيادة فاعلية برامج مكافحة الشيوعية، خاصة مع تصريحات الاتحاد السوفيتي المهدده بمد النفوذ السوفيتي إلى دول أمريكا اللاتينية عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية معها.

**أثبتت الدراسة أن السياسة الأمريكية تجاه بوليفيا اتخذت ثلاثة محاور خلال هذه المرحلة** تمثّل المحور الأول في قرار الولايات المتحدة باستمرار دعمها للجناح المعتدل داخل الحركة القومية الثورية، والبدء في برامج اقتصادية جديدة تدعم وجوده واستمراره، وتعمل على احتوائه، أما المحور الثاني فانعكس في سياستها في زيادة الضغط على الجناح المعتدل مستغلة ما تقدمه له من مساعدات اقتصادية لتعزيز إجراءات الحكومة البوليفية الهادفة إلى إبعاد الجناح اليساري عن دوائر صنع القرار البوليفي، وتقليل قوة الميليشيات وتقييد تأثيرها من جانب، ومكافحة الأنشطة الشيوعية داخل بوليفيا من جانب آخر، أما المحور الثالث فتمثل في بحثها عن بديل للحركة القومية الثورية تستطيع الاعتماد عليه للحفاظ على مصالحها في حالة سقوط الحركة القومية أو انحرافها عن المسار المرغوب بالنسبة لمسئولي واشنطن، وتمثل هذا البديل في الجيش، لذا ازداد دعمها لبرنامج إعادة بناء الجيش البوليفي بشكل كبير.

بدأت الولايات المتحدة في مارس ١٩٥٦م، في وضع برنامج لتعزيز الجيش البوليفي والذي كان من أهم ملامحه: العمل على استعادة ثقة الشعب والحكومة في القوات المسلحة البوليفية عن طريق مساعدة الولايات المتحدة لها في التنمية الاقتصادية البوليفية، وتصميم برامج للمساعدات العسكرية إلى بوليفيا تُعزز مكانة القوات المسلحة لدى فئات الشعب البوليفي المختلفة، وزيادة فاعليتها في الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي، وفي الوقت نفسه جددت كل من الولايات المتحدة وبوليفيا الاتفاقيات الخاصة بالجيش ومن ثم استمرار البعثات العسكرية الأمريكية في بوليفيا والسماح لضباط الولايات المتحدة بالدخول إلى لاباس، وكان استمرار البعثات العسكرية الأمريكية في بوليفيا وسيلتها في تنفيذ برنامج تعزيز الجيش البوليفي كما بدأت في تقديم المساعدات العسكرية بشكل مباشر إلى بوليفيا في سنة ١٩٥٨م.

أثبتت الدراسة بشكل كبير نجاح الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة في تغيير مسار السياسة الاقتصادية البوليفية وجعلها تتوازى مع سياستها الاقتصادية عن طريق استخدام سلاح المساعدات الاقتصادية ضمن برنامج الاستقرار النقدي، خاصة وأن بوليفيا كانت في أشد الحاجة إليها، كما اضطرّت حكومة الحركة القومية الثورية لإيقاف أو تخفيض نفقاتها على مشروعاتها الإصلاحية والتنموية مما أضرّ بالمسار الثوري، وعزز الانقسام ما بين الجناح اليساري والجناح المعتدل داخلها.

أوضحت الدراسة، نجاح الولايات المتحدة في السيطرة على الاقتصاد البوليفي والتدخل في القرارات الاقتصادية البوليفية كثيرًا، من خلال تطبيق برنامج الاستقرار النقدي البوليفي، والذي صممه جورج إيدر وهو رئيس البعثة الاقتصادية الأمريكية في بوليفيا، ورئيس مجلس الاستقرار البوليفي. وكان إيدر كثيرًا ما يتدخل في الشئون الاقتصادية البوليفية لدرجة أنه كان يهدد الحكومة البوليفية بأنها إذا لم تنفذ الإجراءات التقشفية القاسية ضمن برنامج الاستقرار النقدي، فإنه سيتم إيقاف المساعدات الاقتصادية الأمريكية.

وبيّنت الدراسة أن تقليل قوة الجناح اليساري وتأثيره كان من أهم أهداف برنامج الاستقرار النقدي البوليفي، إذ أن الإجراءات التقشفية أثرت بشكل كبير على المميزات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتمتع بها العمال، كما أن هذه الإجراءات تضمنت تسريح لبعض العمال، وتعديل جداول أجورهم، مما نتج عنه في النهاية تقليل تأثيره على العمال وقوتهم، وهم نواة الجناح اليساري البوليفي وميليشياته ومصدر قوتها.

كما أثبتت الدراسة في كثير من أجزائها الأثر الكبير لبرنامج الاستقرار النقدي على زيادة الانشقاق والانقسام ما بين الجناح المعتدل والجناح اليساري داخل الحركة القومية الثورية؛ إذ أن تطبيق الإجراءات التقشفية داخله دفع لاشين إلى معارضة " سواسو " Zuazo (١٩٥٦- ١٩٦٠م) بشكل قوي، وزادت حدة الخلافات بينهما.

يجب الإشارة إلى؛ أنه في سنة ١٩٥٩م، أصبحت محاربة كوبا ومكافحة المد الشيوعي بمثابة حجر الزاوية في سياسة الولايات

المتحدة تجاه بوليفيا ودول أمريكا اللاتينية الأخرى، إذ كانت واشنطن قلقة من انتقال عدوى الثورة والنفوذ الشيوعي كالدومينو – المقصود نظرية الدومينو - من كوبا إلى دول أمريكا اللاتينية وخاصة إلى بوليفيا التي كانت الحركة الشيوعية فيها نشطة آنذاك؛ لذا ازداد اهتمام الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية، وعمل مسئولو صنع السياسة الخارجية فيها على تطوير السياسة الأمريكية من أجل منع اندلاع ثورة أخرى على غرار الثورة الكوبية في أي دولة أخرى، خاصة بعد فشل الولايات المتحدة في الإطاحة بكاسترو؛ ومن ثم هزيمتها.

**أما بالنسبة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من المراحل التي مرت بها سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا**، والممتدة بين عامي (١٩٦١- ١٩٦٤م)، والتي يمكن أن يُطلق عليها " **مرحلة تصعيد الجيش البوليفي إلى الحكم** "؛ فإن الولايات المتحدة عملت خلال هذه المرحلة على دعم برنامج إعادة بناء الجيش بشكل أكبر مما سبق، كما مارست ضغوطها على حكومة الحركة القومية الثورية لتصبح أكثر اعتمادًا على الجيش؛ ومن ثم زيادة دوره في السياسة الداخلية لبوليفيا، وصولًا بتصعيده إلى الحكم كبديل للحركة القومية الثورية.

**تطورت السياسة الامريكية مرة أخرى تجاه بوليفيا على إثر الثورة الكوبية، وتزامن هذا مع تولي إدارة "كينيدي" Kennedy (١٩٦١- ١٩٦٤م) لحكم الولايات المتحدة في سنة ١٩٦١م**؛ إذ احتلت أمريكا اللاتينية مكان الصدارة في أولويات الولايات المتحدة في عهد كينيدي، وعملت السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة على الاهتمام بالتنمية من أجل تجنب الثورات العنيفة، في الوقت نفسه تغيرت السياسة الأمنية للولايات المتحدة بشكل كبير، إذ أصبح الأمن الداخلي في دول أمريكا اللاتينية هو الهدف المنشود من سياسة الولايات المتحدة من أجل محاربة ومكافحة الشيوعية، ولذا عملت الولايات المتحدة على زيادة دعمها لبرنامج إعادة بناء الجيش البوليفي.

اهتم كينيدي ببوليفيا بشكل خاص خلال هذه المرحلة؛ إذ أنه أعلن تشكيل بعثة خاصة وأرسلها إلى بوليفيا لاستعراض مدى فاعلية السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة فيها، ووصلت البعثة بالفعل إلى بوليفيا في التاسع من مارس ١٩٦١م ، ولقد انتهت من مهمتها بعد إحد عشر يومًا، وكتبت في تقريرها إلى الرئيس أنه على الرغم من توجه بوليفيا غير المرغوب فيه، إلا أنها تقدم فرصًا كبيرة للتنمية الاقتصادية. وأضافت بأن برامج المساعدة التي قدمتها إدارة أيزنهاور لم تتمكن من السيطرة على الاستخدام الثانوي للأموال المقدمة، كما علقت على طريقة معاملة الحكومة البوليفية للعمال بأنها تقوم بتدليلهم، وفي توصياتها اقترحت أن تقوم إدارة كينيدي بدمج أية مساعدات مستقبلية في خطة متكاملة للتنمية، وختمت تقريرها بأنه سيكون خطأ كبير إذا تخلت الولايات المتحدة عن بوليفيا في ظل الظروف آنذاك، وكانت البعثة تقصد بالظروف هذه ما يدور في كوبا، ولذا وجهت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية إلى بوليفيا ضمن برنامج التنمية البوليفية طويلة المدى في ظل برنامج التحالف من أجل التقدم، والذي كان بمثابة رد فعل على الثورة الكوبية من جانب الولايات المتحدة.

وكان من أهم النتائج المترتبة على هذه المساعدات؛ وصول تدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية البوليفية إلى ذروته في عهد كينيدي؛ إذ كان سفيرها في لاباس "ستيفانسكي"، ومن بعده "هندرسون" يسافر كل منهما مع استنسورو، وكان يُهتَفُ لهما بشكل واسع في أنحاء بوليفيا، كما أنهما كانا بمثابة جزء من عائلة الرئيس السياسية، وكانا يحضران الاجتماعات التي ينظمها الأصدقاء الموالين للرئيس، وقد كان استنسورو يحاول استخدام وجود السفير الأمريكي إلى جانبه كي يقنع الشعب بأن إعادة انتخابه شيئ ضروري من أجل استمرار المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وكان هذا التدخل من جانب السفراء الأمريكيين في لاباس انعكاسًا لزيادة المساعدات الاقتصادية الأمريكية، إذ أنه كان كلما ارتفعت نسبة القروض والدعم الاقتصادي زاد تدخل واشنطن في تحديد أولويات السياسة البوليفية.

**تتبعت الدراسة أيضًا مراحل تراجع العلاقة فيما بين الولايات المتحدة وبوليفيا مع نشوب الثورة الكوبية**؛ إذ أن استنسورو كان معارضًا لقطع علاقات بوليفيا مع كوبا، وامتنع عن التصويت ضد طرد كوبا من منظمة الدول الأمريكية، كما إنه لم يقطع العلاقات مع تشيكوسلوفاكيا بشكل نهائي، وتردد أكثر من مرة في اتخاذ مواقف قوية ضد المظاهرات والإضرابات العمالية في المناجم، وكان كل هذا يُصَعِد من الخلافات غير المباشرة بين واشنطن ولاباس، مما أدى إلى زيادة التوقعات بداية من عام ١٩٦١م، لدى مسئولي الولايات المتحدة بعدم قدرة استنسورو على الاستمرار في حكم بوليفيا، وأن نظام الحركة القومية الثورية سيسقط حتمًا، وسيعقبه إما حكومة عسكرية، أو حكومة من نوع كاسترو؛ لذا عملوا على تدعيم الاختيار الأول.

زادت جهود الولايات المتحدة، خلال عامي (١٩٦٢م)، (١٩٦٣م)، لتوسيع برامج محاربة التمرد والعصيان؛ إذ وضعت تدريبات خاصة لمكافحة التمرد وحرب العصابات ، كما قامت الولايات المتحدة بوضع تدريبات فى كيفية مكافحة التمرد والعصيان، كانت تُدّرس للشخصيات العسكرية داخل الجيش البوليفي وجيوش أمريكا اللاتينية، وقد كان لسياسة أمن نصف الكرة الغربي التي اتبعتها إدارة كينيدي وكذلك تدريبات مكافحة التمرد، أثر كبير على الجيش البوليفي، إذ أن الجناح المعتدل فى الحركة القومية الثورية أسند إليه مهمة مكافحة العصيان والتمرد فى بوليفيا، ولقد قدمت له الولايات المتحدة التجهيزات والتدريبات التي احتاجها لتنفيذ هذه المهمة، مما أدى إلى تولي الجيش البوليفي دورًا محوريًا فى السيطرة على المظاهرات والإضرابات العمالية ، وهو ما أعطى الجيش البوليفي قوة سياسية إضافية.

رصدت الدراسة من جانب آخر، دور البنتاجون متمثلًا في الملحق الجوي الأمريكي فوكس في إقناع استنسورو باختيار الجنرال بارينتوس ليكون مرشحًا معه على نفس القائمة الانتخابية لمنصب نائب الرئيس في انتخابات مايو ١٩٦٤م، كما تناولت الدراسة بالتفصيل الأحداث التي دارت حتى أصبح بارينتوس مرشحًا بشكل رسمي لمنصب نائب الرئيس، خاصة محاولة اغتيال بارينتوس المزيفة، والتي أطلق عليها المؤرخون " حادث الرصاصة السحرية " والتي كان لها دور كبير في الضغط على استنسورو لقبول بارينتوس إلى جانبه في القصر الرئاسي.

أكدت الدراسة على أن انتخاب الجنرال بارينتوس لمنصب نائب الرئيس ودخوله إلى القصر الرئاسي البوليفي إلى جانب استنسورو كان بمثابة الخطوة الأولى باتجاه انقلاب الرابع من نوفمبر ١٩٦٤م، أو إنه كان بمثابة تمهيد لسيطرة بارينتوس على حكم بوليفيا وخلافة استنسورو. وبنهاية سنة ١٩٦٣م، استطاعت الولايات المتحدة جعل الجيش البوليفي في مستوى قوي يفوق مستوى قوة الميليشيات، وهو ما كانت تهدف إليه وتخطط له؛ إذ إن الجيش البوليفي قام بحملة موسعة لأخذ الأسلحة من أيدي ميليشيات العمال ، إلى جانب الكثير من النزاعات التي حدثت بين الجيش البوليفي والميليشيات، والتي كان الجيش ينتصر فيها على الميليشيات، وأحيانًا كانت تحدث مذابح بحق العمال.

هكذا؛ انهت **المرحلة الثالثة** من مراحل سياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا لتنتهي معها الثورة البوليفية بانقلاب الرابع من نوفمبر ١٩٦٤م، وقيام الجنرال بارينتوس والذي كان قد انتُخب نائبًا لاستنسورو بالإطاحة بالرئيس البوليفي المنتخب معه على نفس القائمة الانتخابية في انتخابات مايو ١٩٦٤م، وبذلك خَلف بارينتوس استنسورو على كرسي الحكم البوليفي، وعاد معه الجيش البوليفي ليتولى مقاليد الحكم لتبدأ معه بوليفيا مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر، كانت سيطرة جنرالات الجيش على الحكم من أهم ملامحها.

**وأخيرًا؛ توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات كان من أهمها: أن الولايات المتحدة دعمت الانقلاب العسكري في الرابع من نوفمبر ١٩٦٤م**، ودعمت بارينتوس كي يصبح خليفة لاستنسورو، وأن هذا الدعم استمر حتى أصبح بارينتوس رئيسًا دستوريًا لبوليفيا، كما أثبتت الدراسة بالأدلة من خلال وثائق وزارة الخارجية ووكالة المخابرات الأمريكية الدعم الواضح من جانب الولايات المتحدة لبارينتوس ابتداءً من نفس يوم الانقلاب، في الرابع من نوفمبر ١٩٦٤م، ولذا خلصت الدراسة إلى ترجيح الرأي القائل بأن الولايات المتحدة كان لها دور كبير في قيام بارينتوس بالإطاحة باستنسورو ليحل محله في حكم بوليفيا، وليعود الجيش إلى الحكم، وهذا هو ما كانت تخطط له الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٦م، عندما كانت تبحث عن بديل للحركة القومية الثورية، وشخص قادر على حكم بوليفيا والحفاظ على المصالح الأمريكية فيها.

## خاتمة

بنظرة عامة؛ نجد أن الثورة البوليفية في سنة ١٩٥٢م قد أحدثت تغيرًا جوهريًا في المجتمع البوليفي؛ إذ أن الاقتراع أصبح حقًا لكل مواطن بوليفي، كما اعترفت بوليفيا بحق كل فرد بوليفي في التعليم والعمل، وألغت الثورة الكثير من القوانين التي كانت مفروضة على الفلاحين البوليفيين من أجل خدمة الإقطاعيين – بشكل يقترب كثيرًا من السخرة – كما أن الثورة كانت سببًا في تطبيق الإصلاح الزراعي بالإضافة إلى أنها جعلت بوليفيا هي المالك الوحيد لمناجمها من القصدير، وأخيرًا فإن بوليفيا شهدت استقرارًا سياسيًا لم تشهده من قبل في الفترة (١٩٥٢- ١٩٦٤م)، وهذا ما لم يتحقق لها بعد سنة ١٩٦٤م؛ إذ شهدت عدة انقلابات عسكرية، أثرت بشكل كبير على التجارب الإصلاحية التي بدأتها الثورة.

كما أن الولايات المتحدة عملت منذ اللحظة الأولى للثورة البوليفية على احتواء الحركة الثورية في بوليفيا؛ ومن ثم احتوائها في أمريكا اللاتينية بأكملها بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المنطقة، ولقد استخدم المسئولون الأمريكيون عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف كان من أهمها في بوليفيا؛ المساعدات الاقتصادية التي كان النظام الثوري في أشد الحاجة إليها لما كانت تعانيه البلاد آنذاك من أزمات اقتصادية متتالية كان من الممكن أن تعصف بالثورة، وقد كانت هذه المساعدات بمثابة السلاح الذي استخدمته الولايات المتحدة لاحتواء الحركة الثورية البوليفية.